



أبرز محاور كتاب التكليف السامي المُوجّه للدكتور عمر الرزاز لتشكيل الحكومة القادمة

إشارة إلى صدور الإرادة الملكية السامية بقبول استقالة دولة الدكتور هاني الملقى، وتكليف دولة الدكتور عمر الرزاز بتشكيل الحكومة الجديدة، فقد عهدَ كتاب التكليف السامي إلى الحكومة الجديدة بمعالجة العديد من القضايا التي تركزت حول الإصلاح والبناء والتطوير، في ظل التحديات الحالية الضاغطة، الوضع الدقيق والصعب الذي تمر به المملكة، وفيما يلي أهم المحاور والتحديات التي برزت فيه:

محور التحفيز الاقتصادي:

- إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانيته على النمو والمنافسة وتوفير فرص العمل الخاصة للشباب.
- إيجاد حلول خلاقية لمشاكل ارتفاع التكاليف التشغيلية والإجراءات البيروقراطية المعيقة والتي تقف في وجه الاقتصاد الوطني.
- إنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل الذي يُعد تشريعاً اقتصادياً واجتماعياً مفصلياً، من خلال إطلاق حوار بالتنسيق مع مجلس الأمة بمشاركة الأحزاب والنقابات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.

محور تحسين نوعية الخدمات والتنمية والحماية الاجتماعية:

- الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- بناء مستقبل مشرق لأبنائنا وبناتنا في بيئة تعليمية آمنة.
- احترام إنسانية مرضانا وتقديم أعلى مستويات الرعاية الطبية التي كنا وما نزال السباقين فيها.
- إيجاد شبكات نقل عام حضاري في شتى محافظات المملكة.
- توفير شبكات الأمان الاجتماعي لغوث الفقير من أهلنا.
- التأكيد على حق الممارسة الراشدة للمواطنة الفاعلة.
- قدرة الأسرة الأردنية الواحدة على تجاوز الصعاب بدأً بيد، والنهوض نحو حاضر أفضل وغدٍ مُشرق.

محور الإصلاح الإداري:

- وضع الإصلاح الإداري والنهوض بأداء الجهاز الحكومي على رأس أولويات الحكومة واعتباره مصلحة وطنية عليا.
- عدم تهاون مع أي موظف مُقصر أو مسؤول يعيق الاستثمار بتعقيدات بيروقراطية أو تباطؤ يضيع فرص العمل على الشباب والنمو لاقتصادنا.
- محاسبة المسؤول الذي لا يعمل لخدمة وراحة المراجعين لمختلف مرافق وخدمات الدولة، أو لا يراعي في المال العام ذمة ولا ضمير.
- الإسراع بإنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية.
- ضبط الانفاق الحكومي بكل حزم.

محور الإصلاح السياسي:

- تعزيز من دور الأحزاب وتمكينها من الوصول إلى مجلس النواب من خلال إعادة النظر في التشريعات الناظمة للحياة السياسية.

- دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن في محافظات الوطن.
- الحوار والتواصل وبناء التوافق هو من أهم الأدوات التي على الحكومة أن تركز إليها في انفتاحها وتواصلها مع السلطات الأخرى ومع المواطنين.
- وجوب الاستماع إلى المواطنين واطلاعهم بكل شفافية وموضوعية على الآثار العميقة التي خلفتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي مررنا ونمر بها، لأن فهم الواقع هو المفتاح لبلورة أي إجراءات أو تشريعات ضرورية لتجاوز الظرف الاقتصادي الصعب.

المحور الأمني:

- العطاء موصول للأجهزة الأمنية الأردنية، وأنها الحامية لمسيرة البناء والإنجاز وسد منيع في وجه الحاقدين، وهي تستحق منا جميعا التقدير والعرفان.
- التزام الدولة بكل مؤسساتها بدعم الأجهزة الأمنية الأردنية وتمكينها لتستمر في أدائها المميز.

تلخيص لأهم التحديات الواردة في كتاب التكليف السامي:

- تراكم الظروف الخارجية الضاغطة، وغياب الاستقرار في الإقليم.
- تباطؤ النمو الاقتصادي، وما نجم عنه من تراجع في فرص العمل خاصة لدى الشباب.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية والإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى العديد من التحديات الأساسية التي تعيق تنافسية اقتصادنا وتحد من إمكانيته.
- الاستمرار بفرض ضرائب استهلاكية غير مباشرة وغير عادلة لا تحقق العدالة والتوازن بين دخل الفقير والغني.
- غياب شبكات نقل عام حضاري في شتى المحافظات والتي تسبب استمرار معاناة أهلنا للوصول إلى أعمالهم وجامعاتهم.
- تقصير الموظفين والمسؤولين ووجود تعقيدات بيروقراطية أو تباطؤ يضيع فرص العمل على شبابنا والنمو لاقتصادنا.
- ارتفاع فاتورة الطاقة إثر انقطاع الغاز المصري.
- التراجع الحاد في صادراتنا بسبب إغلاق حدود بعض الدول المجاورة إثر التحديات الأمنية التي تواجهها.
- ارتفاع الكلفة المالية للجهود الأمنية الضرورية لحماية كل شبر من تراب الوطن.

القطاعات ذات الأولوية بحسب تسلسل ذكرها في كتاب التكليف السامي:

- التعليم.
- الرعاية الصحية.
- النقل العام.
- الطاقة.
- التجارة الخارجية (التصدير).